

## الضحية الجيدة

ديفيد ريتغر

مركز كاتو

22 أكتوبر 2009

Be a Good Victim

By David Rittgers

Cato Institute

ترجمة: علي الحارس

- باحث في مركز كاتو (متخصص في: الحريات المدنية، مكافحة الإرهاب، القانون الجنائي).
- عضو في نقابة محامي ولاية فيرجينيا.
- ضابط في القوات الخاصة (3 مهمات في أفغانستان).
- حاصل على 3 أوسمة عسكرية.
- حاصل على شهادة دكتور في القانون (JD)، جامعة نورث كارولينا.



ديفيد ريتغر

في أغسطس الماضي قام رجل بقتل شخصين رميا بالرصاص على أحد الجسور قرب مدينة سان فرانسيسكو. وفي لحظة ارتكاب الجريمة كان هنالك ضابطا شرطة على بعد أقل من 100 متر من الواقعة. وكان أحدهما قريبا بما يكفي ليشاهد فوهة السلاح وهي تخرج الرصاص. لكنهما لم يقوموا بأي تصرف ضد الجاني؛ فالأول أعاقه الازدحام المروري عن اللحاق بالجاني ولكنه أرسل مواصفات سيارة الجاني. والثاني أوقف سيارته لمنع السيارات من الدخول إلى ساحة الجريمة. لقد قام هذان الضابطان بما يطلبان من الناس فعله عند وقوع الجريمة: (لا تتدخل، احصل على أوصاف المعتدي، اتصل بالشرطة، كن شاهدا جيدا). اندلع جدل كبير حول ما إذا كان سلوك الضابطين ملائما. ولكن المأساة الحقيقية تكمن في أن ضحية هذه الجريمة لم تسنح لها فرصة مشروعة للتسلح؛ فالرسالة كانت واضحة: (كن ضحية جيدة).

في مارين كاونتي، المنطقة التي وقعت فيها الجريمة، طلب قائد الشرطة المحلي روبرت دوايل من السكان أن يبرزوا دواعي «الحاجة القصوى» قبل أن يحصلوا على رخصة

## الضحية الجيدة

(حمل سلاح بالخفية). ولم يتمكن من الإيفاء بالشروط الثقيلة غير قلة قليلة من بينهم: محققون خاصون، تجار مجوهرات، ومدع عام سابق.

ولا تزال عشر ولايات تطبق نظاما يفرض على الوسائل القانونية للدفاع عن النفس أن تكون معلقة بأهواء أحد الموظفين من أمثال دوايل، في تقليد يعرف بسياسة «المنح المحتمل». أضف إلى ذلك ولايتين لا يسمح فيهما بإعطاء رخصة (حمل سلاح بالخفية). فبحسب هذه السياسة يكون قرار منح الرخصة بيد ضابط الشرطة المحلي الذي يطبق المعايير التي يراها مناسبة، وربما يرفض منحها دون إبداء الأسباب؛ وتكون النتيجة هنا أن الأغنياء والسياسيين هم الوحيدين الذين يحصلون عليها. فمثلا: حصل الممثل المشهور شون بين على هذه الرخصة بعد أن ادعى بأن أحد موظفيه السابقين يلاحقه ويزعجه بالاتصالات والرسائل.

لكن ذلك الحال لا يشبه ما يحصل في معظم أنحاء أمريكا، حيث تطبق (38) ولاية سياسة «المنح المؤكد». وتقضي هذه السياسة بأن قائد الشرطة المحلي ينبغي عليه أن يصدر الرخصة لمن تثبت التحريات المجراة حوله أنه مخول لها وبعد أن يتلقى التدريب المطلوب. كما قام العديد من هذه الولايات بإبرام اتفاقيات (تعامل بالمثل) لتكون الرخص التي تصدرها صالحة للاستخدام في معظم أنحاء أمريكا؛ وقد أثبتت سنوات من الخبرة أن حاملي الرخص يطيعون القانون أكثر بكثير من المواطن العادي.

إن سياسة «المنح المحتمل» تتعرض للطعن حاليا أمام القضاء في مكان آخر من أمريكا. فإقليم كولومبيا يطبق سياسة «المنح المؤكد». ولكنه يحولها في الواقع إلى سياسة «عدم المنح»؛ وبعد أن أصدرت المحكمة العليا في العام الماضي قرارا بنقض الحظر الذي فرضه الإقليم على حيازة مسدس شخصي في المنزل، أبطل الإقليم صلاحيات قائد الشرطة في إصدار رخص حمل السلاح خارج المنزل، مما أدى إلى رفع دعوى من عدة جهات للطعن في هذا الرفض لمنح التراخيص.

## الضحية الجيدة

في قضية (هيلر) التي تم البت فيها العام الماضي. شددت المحكمة على أن التعديل الثاني للدستور يسمح للأفراد بحيازة أسلحة في المنزل والحفاظ عليها في وضع مناسب لحالات الدفاع عن النفس. وأكدت المحكمة على أن هذا الحق ليس مطلقا مما يفسح المجال أمام قرارات حظر مشروعة ضد حمل الأسلحة في «المواقع الحساسة» كالمدراس والمباني الحكومية. ولكن الدعوى لم تكن لمسائلة هذا الاستثناء. وإنما أن تقر المحكمة بأن «المواقع الحساسة» ليست الإقليم بأكمله.

ومن المتوقع أن تصدر حكومة الإقليم توضيحا بأن قرار دعوى (هيلر) لا يشمل حظر الأسلحة المخفية الذي صدر في القرن التاسع عشر؛ وهذا القرار يتجاهل حقيقة أن إخفاء السلاح في ذلك الوقت كان علامة للصوم حيث كان السلاح الظاهر حينها أمرا مقبولا وقانونيا. ولكن الحال معكوس في زماننا هذا لأن إخفاء السلاح يمارس أكثر من إظهاره. والدعوى المرفوعة لا تهتم بطريقة حيازة السلاح (مكشوف أم خفيا). وإنما بقضية بسيطة هي أن التعديل الثاني للدستور لا يتوقف مفعوله بمغادرة المنزل. إن المراد بالدعوى المرفوعة هو دعوة حكومة الإقليم إلى الاعتراف بالواقع؛ فالمجرمون يحملون الأسلحة. وهم يشهرونها في مكان تغيب عنه الشرطة ولا تملك فيه الضحية سلاحها الذي بقي في المنزل. لهذا يجب على حكومة الإقليم أن لا تعيق المواطن الشريف الملتزم بالقانون في سعيه إلى حمل السلاح من أجل الدفاع عن نفسه.

توم بالمر. وهو من المدعين على حكومة الإقليم وزميلي في مركز كاتو. استخدم المسدس مرة لردع حشد عنيف كان يهدده بالموت؛ ومن حق توم. كما هو حق أي مواطن آخر. أن لا يكون تسلحه رهنا لموافقة موظف حكومي يغيب حين يدق ناقوس الخطر. وحتى إن حضرت الشرطة عند التعرض للمهاجمة أو القتل. فقد لا يكون من واجبها التدخل. ودليل ذلك عبارات الثناء التي وجهت لضابطي الشرطة في حادثة مارين كاوتني التي سبق ذكرها.

## الضحية الجيدة

وكما شددت المحكمة العليا على حق التسلح المنزلي بغرض الدفاع عن النفس، ينبغي أن تشدد محاكم إقليم كولومبيا على حق المواطن الملتزم بالقانون في التسلح والدفاع عن حياته خارج المنزل. إن إنهاء سياسة «المنح المحتمل» التي تعمل على ضمان سقوط ضحايا بين الناس العاديين سوف يجعل من الإقليم، وأمريكا بأجمعها، مكانا يسوده قدر أكبر من الأمان والعدل.